

عمر مبروك

دكتور في الحقوق

# الحماية الجنائية للعمران بالمغرب في ضوء القانون الجنائي للتعجير

دراسة في القانون رقم 12-66 المتعلق بمراقبة وزجر  
المخالفات في ميدان التعجير والبناء

- الحماية الجنائية
- العمران
- النظام الجنائي للتعجير
- جرائم التعجير
- المراقبة وزجر المخالفات
- التجريم والعقاب
- المسؤولية الجنائية
- الأثر الجزائي للجزاء
- قضاء الموضوع

تقديم:

الدكتور محمد بوزلافة

عميد كلية الحقوق بفاس

جامعة سيدي محمد بن عبد الله



عمر مبروك

الحماية الجنائية للعمران بالمغرب في ضوء القانون الجنائي للتعجير

2021

... لا يجادل اثنان في أن العمران ببلادنا يعرف أوضاعا يطبعها التباين إلى حد التناقض والتعارض فيما يخص مشهده وامتاتته وسلامته واستدامته. فكان بكل تأكيد لجائحة كورونا التي عرفها المغرب كباقي سائر دول العالم، أن سلطت الضوء على حقيقة العمران، يوم تم إغلاق المدن وحشر النلس في بيوتهم، فأنكشف المستور وبانت العيوب حتى انفجرت القلوب والعقول بكل ما تم تداوله من ماسي اجتماعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبات وقع كورونا على سياسة العمران، وعلى البحث العلمي الاستشراقي أمرا أكيدا ومؤكدا.

سؤال الحماية الجنائية للعمران بالمغرب في ضوء القانون الجنائي للتعجير، يختزن في جوهره سؤالا أكثر دقة، يتمحور حول أي فلسفة جنائية نريد للعمران البشري؟ وهي أسئلة نصر على طرحها لكونها تتوحد في أنها تعبر عن وعي جماعي بضرورة وضع سياسة للتجريم والعقاب تعكس قدرتنا على التوقع والاستباق لاحتواء الأزمات وتأمين الحقوق والحريات.

أسئلة نطرحها ليس فقط للاعتبار الاقتصادي للعمران، وإنما أيضا لاعتباره الاجتماعي ودوره المركزي في حياتنا العامة والخاصة، لا سيما أن جرائم التعجير بمختلف أصنافها والتي لا تقل من حيث الخطورة عن باقي أنواع الجرائم، تشكل ظاهرة إجرامية مسّت بأمن الأفراد والجماعات، ورهنت السياسة العمومية في تصحيح تراكمات ماضي العمران، واعتري البحث فيها النقصان.

سيصدر للمؤلف قريبا:

- التخطيط العمراني وسؤال العقار بالمغرب؛
- الاعتداء المادي على الملكية العقارية بين النص القانوني والعمل القضائي.

مطبعة الألفية - الرباط - 2021

120 درهما

